

وفيات النرويج بين التشخيص والتشكك

لا يخلو خبر التشكيك في لقاح لفيروس كورونا، - جراء وفيات النرويج بعد فترة من تلقيهم اللقاح-، من استغلال سياسي، فالسياسة والإعلام تماشيا مع فيروس كورونا منذ اليوم الأول في منشأ الفيروس وسبب انتشاره، كما أن المنافسة على أشدّها تسويقياً بين شركات اللقاحات، وما زال التشكيك في جودة وجودي اللقاحات المتاحة لفايروس كورونا مستمراً، حيث هناك من شك في بعض أنواع اللقاحات فحرّمها.

وعلى الرغم أن خبر الوفاة المصادر من الأخبار النرويجية، قد تناقلته وسائل إعلام مختلفة، لكن تفاصيل الخبر لا تؤكّد أن للوفيات علاقة مباشرة أو أنها ظاهرة عامة تخص اللقاح، حيث إن رصد الوفيات اختصت به النرويج، دون غيرها من أماكن استفادت من اللقاح. وهذا ما يدعو للنظر في حالات الوفاة وظروف المتوفين، حيث أعمارهم السنوية تتراوح ما بين الثمانين والتسعين سنة، وهم مدعون في دار رعاية للمسنين، مع الحاجة لتقدير مستوى الرعاية العامة المقدمة لهم، بالإضافة إلى ما قد يعانونه من عوارض صحية مزمنة، في وقت تعاني منه النرويج من اغلاقات حجر صحي بسبب تفشي وباء كورونا عموماً.

وفيما يخص التطعيم، فمن الأفضل الخصوص للتشخيص الطبي، لتقدير ما هو المناسب ضمن الإجراءات الصحية. ومن هنا ننوه بثقافة طبيب الأسرة وأهميته، في اطلاعه على حالة مريضه عن قرب، واحتاطه بظرفه الصحي، وكفاءة الرعاية المقدمة لهم، كما لطبيب الأسرة الإطلاع العام على الامكانيات المتاحة، والاستشارة الطبية لكل حالة منفردة، لإبداء النصيحة المناسبة طبياً وواقياً، بما فيهاأخذ لقاح فايروس كورونا. وفي نهاية المطاف، فإن في المطعم ما يناسب الشخص وفي الملبس ما يناسب العامة.

ومازال التباعد والاحترازات الصحية هي الوقاية الثابتة قبل اللقاح وبعده.